كالاول وهما كما لو قال للوكيل بالبيع مع ان شئت
قال وذكر المشيئة لا يخرج التوكيل الى التمليك ولنا
ان تمليك لا يتعلق بالمشيئة والملك هو الذي
يتصرف عن مشيئة لا يقال قد بينا ان الوكيل
ايضا يتصرف بمشيئة لانا نقول المشيئة نوعان
مشيئة يتعلق بها الحركة الارادية وهي ثابتة
في كل متحرك بها ومشيئة اخرى يرتب عليها
استحسان الفعل وتركه والاولى ثابتة في الوكيل
مع جهة حظر رفعها وقوله طلقيها ايقاعا
للفعل الموكل والثانية انما يكون في المالك وقد
فوضها اليه بقوله ان شئت وكان تمليكا هذا ما ذكر
من تخليصه من كلام المشايخ ولقائل ان يقول
كونه عاملا لنفسه لا يلزم من لوازم التمليك وفي
البقالي في هذه الصورة اقول ان ابتداء الكلام
على ما وضعت ان التمليك اقدر شرعي على محل التصرف
والتوكيل اقدر شرعي على نفس التصرف لاعلى
المالك ويعمل لنفسه والوكيل لغيره سقط هذا الاعتبار
في النمط الاول في طلاق الخلع ثم اقول والوكيل في الطلاق
كالرسول وحيث لا يقع ان يكون المستحق
الى نفسه كان قوله طلقي نفسك تمليكا واما قوله
طالق من وثاق وقوله لاجنبي طلق امرأتي فانهما لا
الرسالة قال ثم ذكر كلمة ان شئت كان توكيلا وان
ذكر هنا تمليكا لما مر عالما ذكر عن الاتقاني
يحمل بدونه وبه يندفع التعليل المذكور في طلاق الخلع
فتامل فانه يتخلص وقوله والا الخ

يحمل التفويض جواب عن قياس ز فرضورة النزاع
على البيع قال قيل هذا الوكيل للبيع لا البيع نفسه
والتوكيل به قال للتعليق اجيب بانه اعتبر
التوكيل بالبيع باهل البيع قال وان قال لها
طلقي نفسك فاهذا البيان لمخالفة المرأة زوجها
في ايقاع ما فوض اليها والمسئلة الاولى ظاهرة
واما الثانية فوجه قولهما فيها واضح كما لو قال
لها طلقي نفسك فطلقها وبينها وكما تقدم فاذا
قال لها طلقي نفسك فقالت ابنت نفسي قاد يقع
عليها طلقة رجعية فلم يقعوها اذا وجدت من صفة البينونة
مقدما للحال بعد ذلك اصل الطلاق فكون يقولها
طلقت نفسي منك ممتلئة ويقع قولها ثلاثا او
وابني حينئذ انما انت بقيد ما فوض اليها وقد فعلت
كذلك كانت مبتدئة كما لو قال لها طلقي نفسك
فلها ان ترجع قبل ان قد ثبت من هذا ان
الحقان الواحد من العشرة ليس عينها ولا غيرها
فكذلك الواحد من الثلاثة يكون لا عينها ولا غيرها
فما وجد انتفاء احدهما بينهما اجيب
بان ذلك في العشرة الموجودة اما المنعدمة
فهما سعدوم والواحد المبهم وجوده عند الايقاع
قال قيل شرط المغايرة لكن قال لها امرك
بيدك وخيرتك الواحدة فطلقت نفسها ثلاثا ان
لا يقع وقد ابنت بغير ما فوض اليها اذ الثلاث
عدد واحد على ما ذكر اجيب بان التفويض

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)